أكد أنها أحد المؤشرات الرئيسية التي يتم الرجوع إليها لمعرفة الاتجاهات والآراء

وزير الإعلام: قوانين تنظيم وسائل التواصل حماية للناس وليس للتضييق على حرياتهم

■ أهمية وضع القدوة الحسنة في جميع الوسائل الإعلامية حتى يتبعها الشباب

■ تفاعل الحكومة مع الإعلام الجديد بطيء ونفي الشائعات يتطلب امتلاك الحقيقة

العبدالله متحدثا خلال الملتقى

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي قوي جدا ولا يقل أهمية عن أي مؤسسة إعلامية.

وقال الشيخ محمد العبدالله أمس الأول في حوار مفتوح بالملتقى الإعلامي الشبابي الذي تنظمه وزارة الدولة لشؤون الشباب ان وسائل التواصل الاجتماعي أحد المؤشرات الرئيسية التي يتم الرجوع إليها لمعرفة الاتجاهات والآراء موضحا أن حامل الهاتف الذكي اصبح بمثابة قناة او صحيفة.

ورأى انه بحسب الاستبيانات التي أجريت في عام 2012 فإن نسبة 87 بالمئة من المواطنين هم من فئة الشباب مؤكدا اهمية وضع القدوة الحسنة في كافة الوسائل الإعلامية حتى يتبعها الشباب.

ولفت الى ان دور الحكومات يتمثل في تطبيق القوانين مشيرا إلى أن القوانين وضعت للتنظيم والتطوير وحماية الناس وليس للتضييق على حريتها مبينا أن قانون تنظيم الإعلام الإلكتروني هدفه تنظيم الوسائل الإعلامية الإخبارية في الفضاء الالكتروني اسوة بالقوانين الأخرى التي تنظم عمل بقية المؤسسات الإعلامية.

وحول الحملة الإعلامية لرؤية الكويت 2035 اوضح الشيخ محمد العبدالله أن الانجازات والتنمية تساهم في تغير نظرة المتلقي للحكومة وانجازاتها.

وبسؤاله عن استخدام اللغة العربية الفصحى في تلفزيون الكويت قال إن الغلب ما يعرض يكون بالفصحى لافتا إلى ان معظم الفعاليات التي تقام بالكويت هي باللغة العربية.

وذكر ان تفاعل الحكومة مع مفهوم الاعلام الجديد بطيء معربا عن شكره للوزارات التي خصصت حسابات إلكترونية لتلقي الشكاوى وذلك لانعكاس ذلك إيجابا على المجتمع.

وعن المتحدث باسم الحكومة ورده على الإشاعات بين ان نفي الإشاعات يتطلب امتلاك الحقيقة والاشاعات التي تطلق بالفضاء الحر تتعدى اربعة اضعاف الأخبار الصحيحة.

واعتبر انه بعد أحداث السنوات الاخيرة في المنطقة التفت المسؤولون الى الشباب واهمية مواقع التواصل الاجتماعي مؤكدا ان الحكومات بعد عام 2011 اصبحت اكثر تطورا واهتماما بالشباب.

ولفت الى ان التطور والتقدم في مجال الاعلام ساهم في سحب البساط من تلفزيون الكويت و هناك اكثر من 1500 قناة تلفزيونية مؤكدا ان تلفزيون القطاع الخاص اكثر تطورا من التلفزيون الحكومي.

وشهد الملتقى في ختام اعماله تكريم الشركات الراعية ومجموعة من الإعلاميين من مختلف بلدان الوطن العربي.

يذكر ان الملتقى بدأ اعماله يوم الاربعاء الماضي بتنظيم من وزارة الدولة لشؤون الشباب وبمشاركة وفود شبابية عربية ومشاهير الاعلام العربي.

■ الحكومات بعد عام 2011 أصبحت أكثر تطوراً واهتماماً بالشباب

■ التطور والتقدم في مجال الإعلام ساهم في سحب البساط من تلفزيون الكويت

جانب من الحضور

خلال الاجتماع التنسيقي بين هيئة الزراعة ومقاوليها لمناقشة تدهورها

الجبري: المحاسبة ستطول المقصرين في عقد الزراعات التجميلية بالطرق السريعة

■ زمن المحاباة والمجاملة في التعامل مع الشركات المتعثرة ولى

■ تفعيل فرق الطوارئ والاستعانة بها في إزالة النباتات التالفة وأعمال النظافة

محمد الجبري

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري أمس أن "يد المحاسبة ستعاقب وتطال" جميع المقصرين في عقد الزراعات التجميلية في الطرق السريعة وإخفاقاته.

واوضح بيان صحافي للبلدية ان كلام الجبري جاء في اجتماع تنسيقي بين الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ومقاولي الزراعات التجميلية تم خلاله التطرق الى الأوضاع المتدهورة في مشروع الطرق السريعة.

وأضاف البيان انه خلال الاجتماع عرضت هيئة الزراعة الإجراءات التعاقدية المتخذة ضد المقاول المتقاعس والإجراءات المزمع استكمالها في هذا الخصوص بحيث تضمن الهيئة حقوقها وتحميل المقاول جميع الإتلافات وتعويض الهيئة عن إخفاقاته التعاقدية.

وذكر ان الجبري شدد على ان يد المحاسبة ستعاقب وتطول جميع المقصرين عن ذلك العقد وإخفاقاته مؤكدا ان "زمن المحاباة والمجاملة في التعامل مع الشركات المتعثرة قد ولى".

وأوضح البيان انه تم الاتفاق مع الشركات المتعاقدة على تفعيل فرق الطوارئ والاستعانة بها في صيانة مشروع الطرق السريعة من إزالة النباتات التالفة ونقلها إلى المواقع المخصصة للتخلص منها وصيانة النباتات وإزالة الأفرع الناشفة وأعمال النظافة للمواقع.

وذكرت ان فرق الطوارئ بدأت بالفعل اعمالها بواقع 800 عامل مع الآليات اللازمة لإنجاز الأعمال موضحة ان الشركات أبدت كامل استعدادها للتعاون من منطلق الواجب الوطني لخدمة الكويت.

بدء فريق الطوارئ برفع الأشجار التالفة

طالبت بتكويت الوظائف العامة بالدولة على أرض الواقع

«الحقوقيين»: للأسف الكثير من أصحاب العقود لايلتزمون بتعيين الكوادر الوطنية

أعربت جمعية الحقوقيين عن أملها في أن تترجم الحكومة سياساتها بشأن الإحلال وتكويت الوظائف العامة بالدولة بقرارات ملزمة وفعلية تعكس هذه التوجهات على أرض الواقع في مختلف القطاعات بما فيها القطاع القانوني.

وقالت الجمعية في بيان لها يوم أمس "كثيرا ما تؤكد الحكومة التزامها بدعم الكوادر الوطنية وتدريبها وتمكين الكفاءات منها من تولي الوظائف القيادية ،وفي سبيل تحقيق ذلك اشترطت في عقودها الإدارية "إلزام المتعهد بتأهيل وتدريب الكوادر الكويتية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء".

وتابعت الجمعية " ولكن للأسف لم يلتزم الكثير من اصحاب العقود بهذا القرار وأصبحت الكوادر الأجنبية تزاحم الكوادر الوطنية في فرصها الوظيفية في المجال القانوني بقطاعاته المختلفة في الجهاز الإداري للدولة".

وأصبح القانوني الغير كويتي عذره في تطور القانوني الكويتي في الوظائف القانونية سواء كمستشارين وباحثين قانونيين رغم أن هناك الكثير من الكفاءات والخبرات الوطنية التي من الممكن الاستعانة بهم كمستشارين وقانونيين والكثير من الشباب الباحثين القانونيين الكويتيين المقبلين على سوق عمل.

وأعربت الجمعية عن أملها في أن تترجم الحكومة سياستها في الاهتمام بالكوادر الوطنية على أرض الواقع وبما يحقق المصلحة العامة للدولة.

جمعية الحقوقيين

البلدية: تجهيز ودفن 493 متوفى وإرسال 75 جثماناً خارج البلاد

أوضح التقرير الإحصائي الذي أعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت بان الإحصائية الصادرة من إدارة شئون الجنائز كشفت عن عدد الوفيات التي تم تجهيزها ودفنها في مقابر الكويت خلال شهر أغسطس الماضي بان عدد المتوفين الذين تم تجهيزهم ودفنهم 493 متوفي إلى جانب تجهيز وإرسال 75 جثماناً إلى خارج البلاد.

وأشار التقرير بان عدد المتوفين من الرجال والنساء والأطفال الذين تم تجهيزهم ودفنهم في مقابر الصليبيخات بلغ 277 متوفي إلى جانب تجهيز وتسفير 67 جثمانا فيما بلغ عدد المتوفين الذين تم تجهيزهم ودفنهم في المقبرة الجعفرية 77 وتجهيز وتسفير 7 جثمان.

كما ذكر التقرير بان عدد المتوفين الذين تم تجهيزهم ودفنهم بمقبرة الجهراء قد بلغ 39 متوفي فيما بلغ عدد المتوفين الذين تم تجهيزهم ودفنهم بمقبرة صبحان 76 متوفي وتجهيز وتسفير جثمان واحد.

معهد الاختصاصات الطبية: توفير 34 مقعداً بثلاث جامعات كندية لدراسة عدد من التخصصات

■ هادي: الوزارة تسعى للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في الكويت عبر تنمية مهارات الأطباء

إبراهيم هادي

قالت وزارة الصحة انه تم توفير 34 مقعدا دراسيا بجامعات "اوتاوا وماكماستر ودالهاوسي" الكندية لابتعاث الاطباء الكويتيين اليها من مختلف البرامج التخصصية والتخصصية الدقيقة لدراسة عدد من التخصصات.

وأوضح الامين العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية الدكتور ابراهيم هادي في تصريح صحافي أمس ان من ضمن التخصصات المطروحة لتلك المقاعد جراحة التجميل والحروق والنساء والولادة ومختبرات امراض الدم.

وأفاد ان الاتفاق مع الجامعات الكندية جاء ضمن خطة الايفاد لعام "2018 – 2019" مؤكدا ان ذلك يعد إنجازا مهما لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية والوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في الكويت عبر تنمية مهارات الاطباء.

ودعا جميع الاطباء الراغبين بالدراسة الى التقدم بالمستندات المطلوبة في الفترة من 17 سبتمبر الحالي الى 4 اكتوبر المقبل ومتابعة الاعلانات المنشورة بالصحف الكويتية والموقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعهد.

وقال هادي انه سيقوم وفد مكتب الدراسات العليا للجامعات الكندية المذكورة بإجراء المقابلات الشخصية الاولية مع الاطباء المتقدمين مشددا على ضرورة الاطلاع على شروط القبول والمستندات الواجب توافرها.

تحت شعار «الدواء بدون ضرر»

«الصحة» تشارك في التحدي العالمي الثالث «سلامة المرضى» بمسقط اليوم

■ بثينة المضف: الحد من الأضرار الناجمة عن أخطاء الدواء غير الآمنة بنسبة 50 في المئة

■ 1.3 مليون مريض حول العالم يتعرضون للضرر والوفاة نتيجة تلك الممارسات الخاطئة

أكدت وزارة الصحة أهمية المشاركة في فعالية التحدي العالمي الثالث لمنظمة الصحة العالمية – إقليم شرق المتوسط الذي تستضيفه العاصمة العمانية مسقط اليوم بشأن سلامة المرضى تحت شعار (الدواء بدون ضرر).

وقالت مديرة إدارة الجودة والاعتراف في الوزارة الدكتورة بثينة المضف في تصريح صحافي أمس إن الوزارة تشارك في هذا التحدي ممثلة في الإدارة وتنظمه «الصحة العالمية» على مدى يومين لمناقشة ومعالجة التحديات وتبادل قصص النجاح ووضع خطة عمل وطنية واستراتيجيات لتنفيذ هذا التحدي لتحسين سلامة الدواء في الكويت.

وأوضحت المضف أن فعالية التحدي الثالث تهدف إلى الحد من الأضرار الناجمة عن ممارسات وأخطاء الدواء غير الآمنة بنسبة 50 في المئة على مدى 5 سنوات على الصعيد العالمي.

وشددت على إيمان الوزارة بأهمية جودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وحرصها على دعم مثل هذه المبادرات التي تحد من الممارسات الدوائية غير الآمنة وأخطاء الدواء.

وأوضحت أن تلك الممارسات تعد أحد أهم أسباب الأضرار الطبية في المؤسسات الصحية حول العالم لافتة إلى أهمية المنتديات والملتقيات والمؤتمرات الطبية الإقليمية والعالمية التي تنظمها (الصحة) العالمية وانعكاسها الإيجابي على سلامة المرضى، وذكرت أن التقديرات العالمية تظهر أن حوالي 1.3 مليون مريض حول العالم يتعرضون للضرر بالإضافة إلى حدوث الآلاف من حالات الوفاة نتيجة تلك الممارسات. ولفتت إلى إحصائيات عالمية تبين أن نسبة الأخطاء الدوائية تصل إلى حوالي 78 في المئة وهذه النسبة مرتبطة بحوالي 24 مليار دولار سنويا من إجمالي الإنفاق الصحي العالمي.